

محل النزاع الايطالى الجبسى

عصبة الأمم

وما نستطيع أن نعرضه من العقوبات
بقلم باحث دبلوماسى كبير

تلقى عصبة الأمم أزمة دقيقة من جراء تعرضها للنزاع بين ايطاليا والحبشة ؛ ولم يكن في وسع العصبة أن تقف جامدة أو أن تتنحى عن بحث مشكل يقع في صميم اختصاصها بمقتضى « الميثاق » وتبنيه دولتان كلتاهما عضو في العصبة ، وعصبة الأمم تعرف منذ البداية أنها تواجه في المشكلة الايطالية الحبشية أزمة خطيرة ، بل تواجه عنة قد يقوض الفشل في درتها صرح العصبة ، وكل المبادئ الدولية التي يقوم عليها ، وتعرف منذ البداية أيضاً أنها لن تستطيع أن تقوم في معالجة هذه الأزمة بدور فعال ، أو باجراء حاسم ، ولكنها أيقنت في نفس الوقت أن قليلاً من الشجاعة في مواجهة الموقف ، وأن تطبيق بعض الاجراءات النظرية التي ينص عليها ميثاق العصبة في مثل هذه الأحوال ، وأخيراً أن محاولة اكتساب الوقت في بعض المبادلات الفقهية قد تنتهي بانقضاءها من مآزق الحياة والموت

وقد أبدت العصبة هذا القليل من الشجاعة فاستمعت إلى نداء الحبشة في بحث النزاع ، وإن لم تبثه إلا في الحدود الضيقة التي ارتضتها ايطاليا ، وسمت إلى تطبيق المادة الثالثة عشرة من الميثاق ، واتفق الطرفان على محاولة اجراء نوع من التحكيم ، وألقت بالفعل لجنة تحكيم مشتركة تمثل الفريقين المتنازعين ؛ ولكن الحوادث تطورت بسرعة ، وأكثت ايطاليا وما تزال تؤكد بمتن الصراحة أنها لا تبني بديلاً باقتراح الحبشة والاستيلاء عليها ، وأنها سوف تلجأ لتحقيق غايتها بالقوة القاهرة ، وأنها لن تني عن مشروعها أمام أى تدخل أو أية قوة في العالم ؛ وهكذا تحطمت جميع الآمال التي علفت على تدخل العصبة ، وعلى لجنة التحكيم ، وإن يحول دون اضطراب الحرب في شرق أفريقيا

سوى معجزة ، أو تطور في الحوادث لا يخطر ببال انسان ، ولن تحدث هذه المعجزة أو هذا التطور الخارق ونحن نعرف كيف حاولت السياسة البريطانية جهد استطاعتها أن تحول دون اضطراب الحرب في هذه المنطقة التي تجاور عدة من الأملاك البريطانية ، ويهدد حلول ايطاليا فيها وادى النيل من منيعه إلى مصبه ، ويضع السودان ومصر في مأزق خطر ، ويجعلهما عرضة لأخطار النزعة الاستعمارية التي تضطرم بها ايطاليا ، ويهدد من جهة أخرى مواصلات الامبراطورية البريطانية في البحر الأحمر ، وفي عدن وباب المندب بصفة خاصة ؛ ولكن السياسة البريطانية لم توفق رغم ما بذلته من الجهود وما عرضته من الحلول إلى اقتناع السياسة الايطالية الجاحمة الثوبية بالمدول عن مطامعها وأحلامها العريضة في اقامة امبراطورية استعمارية ضخمة في شرق أفريقيا

والآن ، وقد فشلت كل محاولة للتسوية السلمية ، ولم يبق سوى اضطراب هذه الحرب الممجية التي تبصر الفاشستية على اضرامها تحقيقاً لطامعها ومشاريعها الثيرة في اقتراس الشعوب الآمنة ، تحاول السياسة البريطانية أن تجد سبيلاً لمقاومتها وتحطيم مشاريعها ، لاحقاً بالحبشة ، أو نصرة لقضية السلام في ذاتها ، ولكن توسلاً إلى درء الأخطار التي تهدد سيادتها ومصالحها الامبراطورية في البحر الأبيض المتوسط وفي شرق أفريقيا إذا استطاعت الفاشستية أن تفوز بيفيتها في افتتاح الحبشة . وقد تستطيع السياسة البريطانية أن تشل حركة الفاشستية يعض الاجراءات والساعى التمهيدية ، وقد لا يحجم عن أن تخوض معها غمار الحرب إذا لم يجد مناصاً من خوضها

ومن هذه الاجراءات والساعى التمهيدية التي تفكر انكسرت في التذرع بها لرد الفاشستية عن عدوانها ، محاولة توقيع العقوبات الدولية التي ينص عليها ميثاق عصبة الأمم . وقد كثرت الاشارة أخيراً إلى هذه العقوبات ومداهها ومبلغ ما ينتظر من تأثيرها إذا طبقت . ولهذا نرى مناسبة لأن نتناولها بشيء من الشرح والتفصيل ، فنقول إن المادة (١٥) من ميثاق العصبة تنص على الاجراءات والقرارات التي يمكن اتخاذها لتسوية المنازعات الدولية التي قد تقع بين أعضاء العصبة عن يد العصبة

الاقتصادي إذا طبق على دولة من الدول أكبر الأثر في الضغط عليها وشمل مشاريعها العسكرية ، خصوصاً إذا كانت مثل إيطاليا تعتمد على الخارج في كثير من المواد الأولية الأساسية . بيد أن هذه النصوص التي سجلتها عصبة الأمم في ميثاقها لا تزال نظرية محضة ، ولم يجر تطبيقها حتى اليوم بصورة فعلية ، وإن كان ذكرها قد جرى في بعض الأزمات الدولية ، ولا تزال أكبر نقطة ضعف فيها خلوها من أي ضمان فعلي للتنفيذ ؛ فليست لعصبة الأمم أية قوة أو أية سلطة فعلية تمكنها من تطبيق مثل هذه العقوبات ، وليس في وسع مجلس العصبة إلا أن « يوصي » إلى الحكومات ذات الشأن بتقديم أقوى اللازمة ، فإذا رفضت هذه الحكومات أن تقدم هذه القوى ، فماذا عسى أن يستطيع مجلس العصبة إزاء الدولة « المتعدية » ؟ هذا ومن جهة أخرى فإن صفة « الاعتداء » لم تعرف حتى اليوم تعريفاً كافياً ؛ وربما كان من اليسور أن يعرف « المتعدى » حالاً في مسألة النزاع الإيطالي الحبشي ، إذ لا ريب في أن « المتعدى » هو إيطاليا ؛ ولكن ليس من السهل في كثير من المنازعات الدولية أن يقطع في أمر « المتعدى » قطعاً لا صرية فيه

وقد كان هذا النقص في ضمان التنفيذ وما زال أعظم نقط الضعف في ميثاق السلام والتحكيم الدولية ، وهو أعظم نقط الضعف في ميثاق تحريم الحرب (ميثاق كلوج) التي اعتببت لعقده أنصار السلام أيما اغتباط ، ثم لم يلبث أن ظهر عقمه حين الحاجة إلى تطبيقه . وقد كان اعتداء اليابان على منشوريا أعظم سخرة ارتطم بها ميثاق عصبة الأمم وميثاق تحريم الحرب . والآن يبدو عقم هذه الميثاق الدولية مرة أخرى إزاء النزاع الإيطالي الحبشي ؛ وحيثما كان الفريق الأقوى يعتبر الميثاق الدولية قصاصات لا قيمة لها ، كما هو الشأن في حالة إيطاليا التي ترتبط مع الحبشة ومع فرنسا وانكلترا بأكثر من معاهدة لاحترام استقلال الحبشة وسلامة أراضيها ، فإن المناقشات الفقهية في احترام ميثاق السلام لا تجدي مالم تكن مؤيدة بالقوى الفعلية لتنفيذها

ولكن السياسة الانكليزية ما زالت تمول على دستور عصبة

ذاتها وما يمكن أن يقوم به مجلس العصبة في هذا المييل . وتنص المادة التالية أي المادة (١٦) على العقوبات الدولية التي يمكن توقيعها على الدولة التي تخالف تعهداتها وتلتجئ إلى الحرب ، وإلى القارى نص هذه المادة الشهيرة كاملاً :

« إذا التجأ عضو من أعضاء العصبة إلى الحرب خلافاً للتعهدات النصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ أو المادة ١٥ ، فإنه يعتبر فعلاً قد ارتكب عملاً حربياً ضد كل أعضاء العصبة الآخرين . ويتمهد هؤلاء أن يقطعوا في الحال مع كل علاقتهم التجارية والمالية ، وأن يحظروا كل علائق بين رعاياهم وبين رعايا الدولة التي خرقت الميثاق ، وأن يقطعوا كل المواصلات المالية والتجارية والشخصية بين رعايا هذه الدولة وبين رعايا أية دولة أخرى سواء أكانت عضواً في العصبة أم لا

« وفي هذه الحالة يجب على المجلس (مجلس العصبة) أن يوصي إلى الحكومات المختلفة ذات الشأن بتقديم القوى العسكرية أو البحرية أو الجوية التي يساهم أعضاء العصبة في تقديمها للقوى المسلحة التي تقوم بالعمل على احترام تعهدات العصبة

« ويتمهد أعضاء العصبة أيضاً أن يماونوا بعضهم بعضاً في تطبيق الاجراءات الاقتصادية والمالية التي تتخذ طبقاً لهذه المادة والتي يراد بها أن تخفض إلى أدنى حد ما يمكن أن يترتب عليها من الخسائر والمضار . ويتمهدون بالتعاون أيضاً في مقاومة كل إجراء خاص يوجه إلى أحدهم من جانب الدولة التي خالفت الميثاق ؛ ويتخذون الاجراءات اللازمة لكي يسهل المرور في أراضيهم لقوات أي عضو من أعضاء العصبة يساهم في العمل المشترك الذي يقصد به العمل على احترام تعهدات العصبة

ويمكن أن يفصل من العصبة كل عضو ينتهك أحد التعهدات المترتبة على هذا الميثاق . ويصدر قرار الفصل بموافقة جميع أعضاء العصبة الآخرين الممثلين في المجلس »

هذا هو مجمل الاجراءات التي سجلها ميثاق العصبة لتوقيع العقوبات الدولية على العضو المتعدى أو المنتهك لميثاق العصبة . وظاهر أن هذه العقوبات ذات صبغة اقتصادية محضة ؛ ويمكن وصفها بأنها نوع من الحصار الاقتصادي . ولهذا الحصار

مع نصوص الميثاق وغاياته ، باعتبار أن معاهدة سنة ١٨٨٨ التي تضمن حيدة القناة وفتحها في كل وقت من أوقات السلم أو الحرب ولسفن جميع الدول أُنحِت مناقضة لميثاق العصبة ، وهذا ما تنكره إيطاليا على انكثرا كل الانكار ، لأن معاهدة سنة ١٨٨٨ مازال قائمة في نظرها ويجب احترامها طبقاً لنص المادة ٢٨٢ من معاهدة فرساي (بند ١١) ، حيث ينص على تمدد المعاهدات التي تبقى نافذة المفعول مع ألمانيا ، وميثاق عصبة الأمم ليس إلا فصلاً من فصول معاهدة فرساي . وفي وسع انكثرا أن تلجأ أيضاً إلى إغلاق جيل طارق في وجه السفن الإيطالية ، كما أنها تستطيع أن تعلق في وجهها بوزن باب المندب فتقطع بذلك على إيطاليا كل سبيل للاتصال بالأرترية أو السومال . على أن إيطاليا ترى في هذه التصرفات كلها أعمالاً عدائية وإعلان حرب تقابله بالمثل ، ومن المحقق أن انكثرا ستفكر طويلاً قبل أن تقدم على شيء منها

وهناك مسألة تصدير السلاح إلى الحبشة ، وهذه أيضاً وسيلة ناجمة في يد انكثرا ؛ وقد أُلني تصدير السلاح إلى الحبشة مؤقتاً في انتظار نتيجة الساعي السلمية ، فإذا أصرت إيطاليا على موقفيها ، وهو الأرجح ، فإن انكثرا ستعود إلى تصدير السلاح إلى الحبشة ؛ وتزويد الحبشة بالسلاح يطيل أمد الحرب ، ويزيد في متاعب إيطاليا إلى حدود قد لا تقوى على منالبتها

وسنرى على أي حال ما إذا كانت عصبة الأمم ، أو بمباراة أخرى ما إذا كانت الدول التي تسيطر على مجلس العصبة ، تستطيع في هذه الدورة القريبة التي ستعقد بعد يوم أو اثنين ، أن تذهب في الشجاعة والحزم إلى حد المطالبة بتوقيع المعقوبات على إيطاليا (* * *)

مجموعات الرسالة

من مجموعة السنة الأولى مجلدة ٥٠ قرشاً عند أجرة البريد
من مجموعة السنة الثانية (في مجلدين) ٧٠ قرشاً عند أجرة البريد
وأجرة البريد عن كل مجلد للخارج ١٥ قرشاً

الأمم في سعيها لرد عدوان السياسة الفاشستية . وهي تشير إلى مسألة المعقوبات الاقتصادية التي نصت عليها المادة السادسة عشرة كوسيلة من وسائلها . والواقع أنه ربما كان لهذا السعي أثره اللادى إذا أبدته الدول . فقد حدث في سنة ١٩٢١ ، حين غزت بوجوسلافيا الأراضي الألبانية ، أن هددت عصبة الأمم بتطبيق المعقوبات الاقتصادية ، فكان ذلك كافياً لوقف الاعتداء . وقد عجزت العصبة في سنة ١٩٢٣ أن ترد السنيور موسوليني عن احتلال جزيرة كورفو اليونانية تنفيذاً للبلاغ النهائي الذي وجهه إلى اليونان ، ولكنها استطاعت بعد ذلك بعامين أن تحول دون اضطراب الحرب بين اليونان وبلغاريا من جراء النزاع بينهما على الحدود . وقد فطنت عصبة الأمم نفسها إلى هذا النقص الذي يتصور نص المادة (١٦) ، وبمحت في أمره ، وقررت في شأنه بمض التعديلات التي من شأنها أن تسهل الاجراءات في حالة الأزمات الخطيرة ؛ ويقضى هذا التعديل « بأنه يجب على مجلس العصبة أن يقرر ما إذا كانت قد ارتكبت مخالفة للميثاق » ولكن العصبة صرحت أيضاً أن المجلس لا يستطيع أن يفعل أكثر من أن يدعو الأعضاء إلى تطبيق المعقوبات الاقتصادية ، وقد يستطيع بعد ذلك أن يطالب الدول بتقديم المعاونة العسكرية التي يمكن استخدامها ضد الدولة المتعدية . بيد أن هذا التعديل لم تصادق عليه الأقلية المطلوبة من الأعضاء حتى اليوم

وقد تستطيع السياسة الانكليزية أن تقنع عصبة الأمم بتوقيع المعقوبات الاقتصادية على إيطاليا ، وهذا الاتناع ميسور إذا استطاعت أن تجذب السياسة الفرنسية إلى جانبها وأن تقنعها بضرورة العمل معها لدرء الأخطار التي تهددها وتهدد أوروبا من جراء الحرب التي تعمل الفاشستية لاضرايها . وعندئذ يمكن أن تؤدي انكثرا في هذا الحصار الاقتصادي الذي ينص عليه ميثاق العصبة أكبر دور ، هذا فضلاً عن الدور الذي تؤديه باقي الدول المؤيدة لانكثرا ضد إيطاليا ، وذلك بقطع المواد الأولية عن إيطاليا ورفض التعامل معها في كل ما يمكن أن يسهل استمداداتها الحربية ؛ أما انكثرا في وسعها أولاً أن تلجأ إلى إغلاق قناة السويس بالاستناد إلى نص المادة (٢٠) من ميثاق العصبة ، وهي التي تنص على إلغاء جميع المعاهدات السابقة التي لا تتفق